

AFRICAN UNION



UNION AFRICAINE

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 551 93 21

Email: ou-ews@telecom.net.et

المجلس التنفيذي
الدورة العادية العاشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-26 يناير 2007

-

EX.CL/300 (X)

تقرير عن نتائج اجتماع الخبراء الحكوميين حول
الإنذار المبكر ومنع النزاعات المنعقد في
كيمبتون بارك بجنوب إفريقيا
من 17 إلى 19 ديسمبر 2006

-

تقرير عن نتائج اجتماع الخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر ومنع النزاعات المنعقد في كيمبتون بارك بجنوب إفريقيا من 17 إلى 19 ديسمبر 2006

1. يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد الإفريقي، وفقا لما ورد في الفقرة 3 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة. ولتعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، اعتمدت الدول الأعضاء في يوليو 2002 في دوربان بجنوب إفريقيا البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الذي دخل حيز التنفيذ في ديسمبر 2003. ويعرف البروتوكول في مادته الثانية (أ) مجلس السلم والأمن بأنه "ترتيب من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الرد الفعال على أوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا في الوقت المناسب"

2. تنص المادة (12) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن على إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر لتسهيل منع النزاعات وترقيتها في إفريقيا. ووفقا للمادة 12 (ب)، يتكون النظام القاري للإنذار المبكر مما يلي:

أ. مركز مراقبة ورصد، يعرف بغرفة الرصد ويكون موقعه في قسم إدارة النزاعات للاتحاد الإفريقي ويكون مسئولا عن جمع البيانات وتحليلها على أساس وحدة مؤشرات مناسبة لإنذار المبكر.

ب. وحدات الرصد والمراقبة التابعة للآليات الإقليمية، التي يتم ربطها بغرفة الرصد عن طريق وسائل اتصال مناسبة، على أن يتمثل دورها في تلقي وتحليل المعلومات التي يتم جمعها على مستوى الآليات الإقليمية ثم نقلها إلى غرفة الرصد.

3. فضلا عن ذلك، تطلب المادة 12 (3) من المفوضية أن تتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة ومراكز الأبحاث والمؤسسات الجامعية والمنظمات غير الحكومية. ويهدف هذا التعاون إلى تسهيل الأداء الفعال لنظام الإنذار المبكر، بينما تدعو المادة 12 (4) إلى إنشاء وحدة للإنذار المبكر على أساس مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية يتم تحديدها وقبولها بصورة واضحة واستخدامها لتحليل تطور الأوضاع في القارة ورفع توصيات بشأن طريق المضي قدما. وأخيرا، تنص المادة 12 (7) على أن يقوم رئيس المفوضية، بالتشاور مع الدول الأعضاء والآليات الإقليمية والأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بوضع تفاصيل عملية تتعلق بإنشاء النظام القاري للإنذار المبكر ويتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أدائه الفعال.

4. خلال دورته المنعقدة في مابوتو في شهر يوليو 2003، اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.16(II) بشأن تفعيل البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، الذي دعا المفوضية إلى القيام، من بين أمور أخرى، باتخاذ المبادرات المطلوبة من أجل إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر. وعملا بهذا المقرر، نظمت المفوضية يومي 30 و31 أكتوبر 2003 في أديس أبابا حلقة دراسية حول إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر.

5. عملا بالتوصيات المذكورة أعلاه، قامت المفوضية في يوليو 2005 بإعداد مشروع خارطة طريق لتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر. وتتضمن خارطة الطريق الإجراءات الخاصة بإنشاء نظام قاري فعال وذي مردود للإنذار المبكر والمراحل الرئيسية والظروف ذات الصلة وذلك عملا بأحكام البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن.

6. لتقييم المبادرات التي تم اتخاذها سواء على المستوى القاري أو الإقليمي، نظمت المفوضية من 25 إلى 27 أبريل 2006 ورشة عمل تشاورية حول الإنذار المبكر شارك فيها ممثلون عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية والأمم المتحدة ووكالاتها فضلا عن أطراف معنية أخرى.

7. خلال اجتماعه السابع والخمسين المنعقد في 21 يونيو 2006، بحث مجلس السلم والأمن وضع إنشاء البيئة الإفريقية للسلم والأمن. وبهذه المناسبة، حث المجلس المفوضية على التعجيل بالخطوات الهادفة إلى التشغيل الكامل للبنية القارية للسلم والأمن بما في ذلك النظام القاري للإنذار المبكر.

8. وفي هذا السياق، نظمت المفوضية اجتماعا للخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر ومنع النزاعات في كيمبتون بارك بجنوب إفريقيا من 17 إلى 19 ديسمبر 2006، شارك فيه خبراء من خمسين (50) دولة عضو فضلا عن الممثلين الدائمين في أديس أبابا. كما شارك في الاجتماع ممثلون عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومراكز الأبحاث الإفريقية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وكذلك عدد من المنظمات الدولية بصفة مراقب.

9. إن الاجتماع الذي ترأسه معالي السيد روني كاسريلس، وزير الاستخبارات لجمهورية جنوب أفريقيا بحضور السفير سعيد جنيت، مفوض السلم والأمن، كان يهدف إلى ما يلي:

أ. تقييم التقدم المحرز حتى الآن على درب تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر والتحديات التي تمت مواجهتها.

- ب. استعراض التجارب الدولية في مجال الإنذار المبكر وجدواها بالنسبة للجهود التي تبذلها إفريقيا لضمان التفعيل الشامل للنظام القاري للإنذار المبكر.
- ج. الموافقة على التدابير الأساسية التي يتعين اتخاذها للتفعيل الشامل للنظام القاري للإنذار المبكر.
- د. اعتماد خارطة طريق تحدد بوضوح التدابير التي يتعين اتخاذها لتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر ودور كل من الأطراف المعنية فضلا عن جدول زمني لعملية التنفيذ.

10. اعتمد الاجتماع إطارا لتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر وأوصى باتخاذ عدد من التدابير لضمان إنشاء نظام فعال وآمن للإنذار المبكر. ومرفق طيه نسخة من الإطار الخاص بإنشاء النظام القاري للإنذار المبكر لكي يتم بحثها من قبل المجلس.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/300 (X)
ANNEX.

الإطار الخاص بتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر

-

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21
Email: oau-ews@telecom.net.et

اجتماع الخبراء الحكوميين
حول الإنذار المبكر ومنع النزاعات
كيمبتون بارك، جنوب أفريقيا، 17-19 ديسمبر 2006

PSD/EW/EXP/FRAMEWORK (I)

الإطار الخاص بتفعيل
النظام القاري للإنذار المبكر

-

الإطار الخاص بتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر:

1- في إطار الجهود الرامية إلى تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر المنصوص عليه في المادة 12 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، تم عقد اجتماع حول الإنذار المبكر ومنع النزاعات في كيمبتون بارك بجنوب إفريقيا خلال الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 2006، شارك فيه خبراء حكوميون من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وممثلون عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية: تجمع دول الساحل والصحراء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. كما شارك في الاجتماع ممثلون عن مراكز الأبحاث الأفريقية والمؤسسات الجامعية والمنظمات غير الحكومية فضلا عن المنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة بصفة مراقب. وقد تم عقد هذا الاجتماع متابعة للمقرر الذي اعتمده مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه السابع والخمسين المنعقد في أديس أبابا بتاريخ 21 يونيو 2006 والذي طلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل بعملية إنشاء البنية القارية للسلم والأمن بما في ذلك النظام القاري للإنذار المبكر.

2- إن الاجتماع الذي افتتحه معالي السيد روني كاسريلس، الوزير المسئول عن أجهزة الاستخبارات لجمهورية جنوب أفريقيا بحضور السفير سعيد جنيت، مفوض السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، كان يهدف إلى ما يلي:

- تقييم التقدم المحرز حتى الآن على درب تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر والتحديات التي تمت مواجهتها خلال هذه العملية.
- استعراض التجارب الدولية في مجال الإنذار المبكر وجدواها بالنسبة للجهود التي تبذلها إفريقيا لضمان التفعيل الشامل للنظام القاري للإنذار المبكر.
- الموافقة على التدابير الأساسية التي يتعين اتخاذها لضمان التفعيل الشامل للنظام القاري للإنذار المبكر لاسيما (أ) جمع البيانات (ب) التحليل الاستراتيجي للبيانات التي يتم جمعها عن طريق وحدة قياس مؤشرات مناسبة (ج) تقارير الإنذار المبكر والتفاعل مع صناع القرار (د) التنسيق والتعاون مع الآليات الإقليمية المكلفة بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وغيرها من الأطراف المعنية بمنع النزاعات والإنذار المبكر في إفريقيا.
- اعتماد خارطة طريق تحدد بوضوح التدابير التي يتعين اتخاذها لتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر ودور كل طرف من الأطراف المعنية فضلا عن جدول زمني لعملية التنفيذ.

3- خلال النقاش العام، سجل الاجتماع التقدم المحرز في عملية إنشاء البنية القارية للسلم والأمن وأحاط علما بالتعاون المتنامي بين الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الإنذار المبكر ومنع النزاعات.

4- أثنى الاجتماع على الجهود التي يبذلها كل من الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على أساس الأحكام ذات الصلة للبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن وغيرها من النصوص ذات الصلة من أجل تعزيز قدراته على منع النزاعات، وأعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز على درب تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر.

5- أشاد الاجتماع بمفوضية الاتحاد الإفريقي لإعدادها الوثائق المطلوبة لمداولاته، لاسيما مشروع خارطة الطريق لتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر ومشروع الاقتراح بشأن إنشاء وحدة قياس للمؤشرات والوثيقة التي تحمل عنوان "مشاركة المجتمع المدني في منع النزاعات في أفريقيا: أجندة للعمل" إضافة إلى عدد من الوثائق المرجعية.

فيما يتعلق بوضع تنفيذ النظام القاري للإنذار المبكر: (أ)

- 6- سجل الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ النظام القاري للإنذار المبكر، بما في ذلك ورشتنا العمل حول الإنذار المبكر المنعقدتان في أديس أبابا يومي 30 و31 أكتوبر 2003 ومن 25 إلى 27 إبريل 2006 على التوالي وأقر بالدور الحاسم لهاتين الورشتين في تحديد إطار مشترك لإنشاء النظام القاري للإنذار المبكر وحث كافة الأطراف المعنية على مواصلة تعاونها من أجل تفعيل هذا النظام.
- 7- أحيط الاجتماع علماً بوضع تنفيذ أنظمة الإنذار المبكر على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبالتعاون القائم بين هذه المؤسسات من أجل التعجيل بإنشاء النظام القاري للإنذار المبكر. وفي هذا الصدد، أشار الاجتماع إلى الحاجة إلى توفير مزيد من القدرات في مجال التحليل ومنع النزاعات على مستوى القارة ورحب بالنهج الذي تبناه الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن معالجة المسائل المتعلقة بمنع النزاعات والإنذار المبكر وكذلك عمليات حفظ السلام وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات على أساس أنها مسائل مترابطة.
- 8- لاحظ الاجتماع أيضاً أن مستوى تطوير أنظمة الإنذار المبكر يختلف من مجموعة اقتصادية إقليمية إلى أخرى. وفي هذا الصدد، شدد الاجتماع على الحاجة إلى التعجيل بالعملية الجارية على المستوى الإقليمي وبشكل أخص داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ما زالت في المرحلة الأولى من عملية تطوير أنظمتها للإنذار المبكر ودعا إلى استكمال هذه الأنظمة بحلول عام 2008. كما رحب الاجتماع بالتدابير التي تم اتخاذها في إطار برنامج تسهيل السلام في أفريقيا الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي بطلب من الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الإنذار المبكر ومنع النزاعات.

(ب) فيما يتعلق بالعناصر الحاسمة لتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر:

- 9- شدد الاجتماع على أن السبب في إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر يتمثل في تقديم المشورة في الوقت المناسب حول أوضاع النزاعات المحتملة وتهديدات السلم والأمن وذلك للتمكين من اعتماد استراتيجيات استجابة مناسبة تهدف إلى منع أو تسوية النزاعات في إفريقيا. وبالتالي، يتعين صياغة النظام القاري للإنذار المبكر بما يضمن الاستجابة لاحتياجات القارة. كما يجب أن يأخذ النظام القاري للإنذار المبكر في الاعتبار الاحتياجات ولا يجب ادخار أي جهد في سبيل تعبئة الموارد المطلوبة. وبشكل خاص، رفع الاجتماع توصيات بشأن المسائل التالية:

(1) جمع البيانات وتحليلها ووحدة قياس المؤشرات:

- 10- أقر الاجتماع الحاجة إلى تبني نهج عملي في مجال الإنذار المبكر يمكن الاتحاد الأفريقي من القيام بالدبلوماسية الوقائية وفقاً للمبادئ ذات الصلة المنصوص عليها في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. وفي هذا الصدد، ذكر الاجتماع بأن جمع البيانات وتحليلها من أجل منع النزاعات يمثل أحد المهام الرئيسية لهيكل الاتحاد الأفريقي المختصة، لاسيما قسم إدارة النزاعات وغرفة الرصد. وقد أعاد الاجتماع التأكيد على أن جمع البيانات وتحليلها يجب أن يتم بشكل جدي وعلى أساس إطار يتم تحديده بشكل واضح وفقاً للأحكام الواردة في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن وناقش ضرورة إقامة علاقة مؤسسية بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل ضمان تكامل أنظمتها للإنذار المبكر وكذلك إمكانية الاستفادة من تجارب أنظمة الإنذار المبكر القائمة سواء المتعلقة منها بالنزاعات أو قضايا أخرى.
- 11- ذكر الاجتماع أيضاً بالأحكام ذات الصلة للبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، التي توصي بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من الوكالات الدولية المعنية ومراكز الأبحاث والمؤسسات الجامعية والمنظمات غير الحكومية وأقر بأنه، لضمان تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر، لا بد أن تكون للبيانات مصادر متعددة على أن يتم التركيز على المصادر الأفريقية لاسيما الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء ومراكز الأبحاث بما في ذلك المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب والمؤسسات الجامعية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام فضلاً عن الأمم المتحدة ووكالاتها وغيرها من المنظمات الدولية المختصة وذلك على نحو ما ورد في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. وقد شدد الاجتماع على الضرورة القصوى لضمان صحة البيانات ومصداقيتها وشفافيتها

- وموضوعيتها عند جمعها وتفسيرها. وفي الوقت نفسه، أكد الاجتماع على أن المعلومات الحساسة يجب معالجتها في إطار السرية المطلوبة ونقلها عبر قنوات آمنة.
- 12- رحب الاجتماع بأعداد وحدة قياس مؤشرات عامة وفقاً لأحكام البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، التي أوصت بإنشاء إطار مشترك لمؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية، مشيراً إلى أن وحدة قياس المؤشرات تم إعدادها على أساس نصوص منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي المعتمدة من قبل رؤساء الدول والحكومات والأجهزة الأخرى للاتحاد الإفريقي، لاسيما القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والوثيقة الإطارية للنيباد وعملية مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا والسياسة الإفريقية المشتركة في مجال الدفاع والأمن ومعاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك وغيرها من الصكوك ذات الصلة للاتحاد الإفريقي وذلك مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من تجارب منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في إفريقيا.
- 13- طلب الاجتماع أن تأخذ وحدة قياس المؤشرات في الاعتبار مسائل الجنسين وذلك وفقاً للإعلان الرسمي بشأن المساواة بين المرأة والرجل في أفريقيا وبرتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بحقوق المرأة في إفريقيا والقرار 1325 (2000) لمجلس الأمن للأمم المتحدة. كما أوصي بأن يتم تصنيف المؤشرات العامة على أساس الفئات التي ورد ذكرها في المادة 12 (4) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، علماً أنه يمكن الأخذ في الاعتبار مؤشرات أخرى مثل المؤشرات البيئية إذا كانت ذات أهمية في مجال منع النزاعات.
- 14- أكد الاجتماع أنه إذا كان يجب التركيز بشكل مباشر على المخاطر الكبيرة والمحدقة لاندلاع العنف والخسائر في الأرواح في إطار جمع البيانات وتحليلها غير أنه يجب أن تركز وحدة قياس المؤشرات على الأسباب الجذرية للنزاعات.
- 15- شدد الاجتماع أيضاً على أن الإنذار المبكر يتطلب المتابعة المستمرة ليس فقط للفت الانتباه إلى خطر اندلاع نزاع معين ولكن أيضاً لإطلاق الإنذار المطلوب في حالة تفاقم أو تجدد النزاع. كما شدد على أنه لا يمكن إعداد الخيارات السياسية لمنع النزاعات إلا على أساس تحليل الاتجاهات والديناميكيات الخاصة بالنزاعات ومدلولاتها في سياقاتها الخاصة. وقد أقر الاجتماع بأن وحدة قياس المؤشرات، وإن كانت غير شاملة، يمكن تكيفها مع أوضاع خاصة يتم تطوير مؤشرات خاصة وسهلة المراقبة بشأنها وأوصي بتبني نهج عملي يمكن من التركيز في البداية على عدد محدود من هذه الحالات وهي: (1) الأوضاع المرشحة للتحوّل إلى نزاعات عنيفة في المستقبل المنظور (2) الأزمات والنزاعات القائمة، (3) أوضاع فترة ما بعد النزاعات.
- 16- أكد الاجتماع على ضرورة أن تتوفر القدرات التحليلية والخبرة والتجربة المطلوبتين لدى العاملين المسؤولين عن مهام الإنذار المبكر (جمع البيانات والتدقيق والتحليل ورفع التوصيات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها). كما أقر الاجتماع بأن إدارة فعالة للبيانات والمعلومات يجب أن تعتمد على أنظمة مناسبة لجمع المعلومات وإدارتها ونشرها وأنه يتعين توفير مستوى معين من العمل الآلي نظراً إلى الطابع المعقد لعملية معالجة هذا الكم الهائل من المعلومات ووافق على ضرورة بذل الجهود لتعزيز القدرات المطلوبة (البشرية والمالية والفنية) على مستوى الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لضمان الأداء الفعال للنظام القاري للإنذار المبكر.

(2) فيما يتعلق بالعمل السريع والتفاعل مع صناع القرار:

- 17- يتمثل التحدي الحقيقي الذي يواجه النظام القاري للإنذار المبكر في قدرته ليس فقط على إجراء التحليل في الوقت المناسب ولكن أيضاً في طرح حلول فعالة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الرد السريع وعنصراً أساسياً لأي نظام قاري للإنذار المبكر.
- 18- على هذا الأساس، فإنه من الضروري أن يستجيب النظام القاري للإنذار المبكر للمتطلبات والاحتياجات الخاصة بالمستخدمين النهائيين وصناع القرار وبشكل أخص رئيس المفوضية ورئيس مجلس السلم والأمن فضلاً عن الأجهزة والهيئات الأخرى مثل هيئة الحكماء والبرلمان الإفريقي واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وفضلاً عن ذلك وفي ضوء العدد الكبير للأطراف المعنية والكم الهائل من المعلومات التي يجب الموافقة بها، شدد الاجتماع على ضرورة رفع تقارير مناسبة إلى مختلف فئات صناع القرار في الاتحاد الإفريقي.

- 19- إن من الأمور الحاسمة ضمان النوعية (الشمولية والمصداقية والجدوى) والفعالية (احترام المواعيد) والموضوعية والتنوع فضلاً عن تبني صيغة مناسبة لتقديم التحليلات وخيارات الاستجابة للنظام القاري للإنذار المبكر. أقر الاجتماع بأن تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر سيتطلب تحسين نوعية التقارير الحالية وإعداد تقارير جديدة مثل تقارير الإنذار المبكر التي سيتم إجراء مشاورات مناسبة بشأنها بين المفوضية والدولة/الدول المعنية على أساس ما هو معمول به في إطار الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.
- 20- شدد الاجتماع على أن من باب الأولوية تطوير طرق التفاعل مع جميع صناعات القرار وصادق على كافة توصيات خارطة الطريق لتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر في هذا المجال. وتشمل هذه التوصيات، من بين أمور أخرى، تقديم رئيس المفوضية تقارير دورية عن الوضع العام للسلام والأمن في أقاليم إفريقيا الخمسة تضم عنصرًا هامًا من الإنذار المبكر إلى مجلس السلم والأمن والقيام، عند الاقتضاء، بتضمين التقارير الدورية لرئيس مجلس السلم والأمن فصولًا حول الإنذار المبكر وتحسين تقارير مجلس السلم والأمن والرئيس عن وضع السلم والأمن في إفريقيا التي تصدر مرتين في السنة والمرفوعة إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لبحثها. وافق الاجتماع على أن تحدد هذه التقارير خيارات مختلفة للاستجابة بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية والعقوبات المناسبة والتدخل عند الاقتضاء وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون التأسيسي. وفي هذا الصدد، وجه الاجتماع نداءً إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الأقاليم لكي تقوم بالتعجيل بتفعيل أليتها الإقليمية الجاهزة.
- 21- أقر الاجتماع بأن التفعيل الكامل للنظام القاري للإنذار المبكر سيمكن من تعزيز التفاعل بين البرلمان الإفريقي واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من جهة وبين رئيس المفوضية ورئيس مجلس السلم والأمن من جهة أخرى في منع النزاعات وذلك على نحو ما هو منصوص عليه في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، وشدد على ضرورة أن تخاطب هذه الأجهزة مجلس السلم والأمن بصفة دورية.
- 22- شدد الاجتماع على الدور الحاسم الذي يجب أن تضطلع به هيئة الحكماء في منع النزاعات. وفي هذا الصدد، حث الاجتماع رئيس المفوضية على التعجيل بإنشاء وتفعيل هذه الهيئة.

(3) فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون:

- 23- تعتبر الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها عناصر هامة من البنية الأمنية الشاملة للاتحاد الإفريقي. كما تعد مسائل التنسيق والتعاون والمواومة بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية عناصر أساسية لضمان تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر. وقد أحاط الاجتماع علماً بالتقدم الهام الذي أحرزه الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنسيق أنشطتها وتعاونها في مجال السلم والأمن في إفريقيا.
- 24- غير أنه نظراً لتباين مستويات تطوير وتنفيذ الأنظمة الإقليمية للإنذار المبكر، يتعين دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال توفير المساعدة المالية والفنية لاستكمال عملية إنشاء أنظمتها الخاصة. وهذا الأمر يكتسي أهمية قصوى في ضوء أحكام البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن التي تدعو إلى إنشاء وحدات رصد ومراقبة على مستوى الآليات الإقليمية يتم ربطها بغرفة الأوضاع من خلال وسائل اتصال مناسبة بهدف نقل البيانات والتحليلات.
- 25- أجاز الاجتماع مختلف التوصيات الواردة في خارطة الطريق والمتعلقة بتعزيز العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بما في ذلك إنشاء نظام لتبادل المعلومات وموقع آمن على الإنترنت لهذا الغرض وعقد اجتماعات دورية حول الإنذار المبكر وتبادل الخبرات والتدريب المشترك وتعزيز القدرات فضلاً مشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الآليات الإقليمية المختصة بصفة منتظمة في مناقشة أي مسألة معروضة على مجلس السلم والأمن وذات أهمية بالنسبة لها وإنشاء مكاتب اتصال والشروع، بدون تأخير، في أنشطة مشتركة في مجال الإنذار المبكر ومنع النزاعات. كما أوصي الاجتماع بوضع مبادئ توجيهية ومعايير بالتشاور مع الآليات الإقليمية وذلك بهدف التمكين، في المدى القريب، من مواومة الأنظمة وتعزيز التفاعل والتكامل.
- 26- أوصي الاجتماع بالتعجيل باستكمال مذكرة التفاهم بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها لأن ذلك سيساعد على تسهيل العلاقة بين هذه المؤسسات وتوفير إطار لتبادل المعلومات بشكل فعال.

- 27- رحب الاجتماع أيضاً بما تضمنته خارطة الطريق من حلول عملية تهدف إلى تعزيز التعاون والتشاور الدائمين مع الأمم المتحدة ووكالاتها لاسيما مجلس الأمن وديوان الأمين العام. وتعتبر التوصيات التي تشمل، من بين أمور أخرى، تبادل المعلومات وعقد اجتماعات ومشاورات دورية حول مسائل السلم والأمن وإمكانية أن تخاطب أجهزة الأمم المتحدة مجلس السلم والأمن، أمورا حاسمة. وفي الوقت نفسه، أشاد الاجتماع بالتوصيات المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الاختصاص.
- 28- شدد الاجتماع على ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني والتعاون معها بشكل وثيق بما في ذلك المنظمات المحلية ومنظمات النساء والشباب والمثقفين ومجموعات استثارة الأفكار ومراكز الأبحاث، لأن مشاركتها القوية في توفير المعلومات ذات الصلة ورفع توصيات بشأن الخيارات السياسية وإمكانية مخاطبتها مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي لاسيما مجلس السلم والأمن ومساهمتها في عملية الرد عند الاقتضاء بفضل قربها أو وجودها في المناطق المتأثرة، تكتسي أهمية قصوى في سبيل ضمان الأداء الفعال للنظام القاري للإنذار المبكر وذلك على نحو ما أوصى به البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بالاقتراح الذي رفعتة المفوضية بشأن إنشاء آلية لاعتماد منظمات المجتمع المدني وفاعلي القطاع الخاص على أن تستجيب هذه الآلية لأهداف النظام القاري للإنذار المبكر وتحترم مبدأ الشفافية.
- 29- شدد الاجتماع على أهمية دور لجنة أجهزة الأمن والاستخبارات في أفريقيا باعتبار أنها تكمل النظام القاري للإنذار المبكر لاسيما فيما يتعلق بعملية جمع البيانات والتحقق منها.

طريق المضي قدماً: (ج)

- 30- حث الاجتماع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على القيام، بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية المحددة في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الملاحظات والتوصيات المشار إليها أعلاه في مهلة لا تتجاوز ثلاث سنوات وذلك لضمان تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر بحلول عام 2009 على أقصى حد. وفي هذا الصدد، طلب الاجتماع من المفوضية رفع تقارير دورية عن التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي المختصة (مجلس السلم والأمن والمجلس التنفيذي والمؤتمر).
- 31- دعا الاجتماع جميع الدول الأعضاء إلى تقديم تعاونها الكامل لمجلس السلم والأمن وتسهيل أي عمل يتخذه المجلس لمنع النزاعات والأزمات وإدارتها وتسويتها وذلك وفقاً للمادة 7 (4) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن.
- 32- حث الاجتماع أيضاً الدول الأعضاء وكذلك شركاء الاتحاد الأفريقي على تقديم المساعدة اللازمة لتسهيل تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر في الوقت المناسب.
- 33- أوصى الاجتماع بأن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم اجتماع آخر للخبراء الحكوميين في غضون عامين لبحث التقدم المحرز واستعراض أفضل السبل للمضي قدماً.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2007

Report of the meeting of governmental experts on early warning and conflict prevention

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4435>

Downloaded from African Union Common Repository